

أربع قواعد تدور الأحكام عليها
ويعليها
نبذة في اتباع النصوص مع احترام العلامة

كلاهما
لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

الطبع الأول
عبد العزيز بن زيد الرومي
صالح بن محمد الحسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ محمد رحمه الله :

هذه أربع قواعد من قواعد الدين التي تدور الأحكام عليها (١) وهي من أعظم ما أنعم الله تعالى به على محمد صلى الله عليه وسلم وأمته حيث جعل دينهم ديناً كاملاً وافياً أكمل وأكثر علماً من جميع الأديان ، ومع ذلك جمعه لهم سبحانه وتعالى في ألفاظ قليلة (٢) وهذا مما يبنيه الشيطان له قبل معرفة القواعد الأربع وهو أن تعلم قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر لنا مخصوصه الله به على الرسل يريده منا أن نعرف نعمة الله (٣) ونشكرها قال لما ذكر الحصائر : « وأعطيت جوامع الكلم » قال إمام الحجاز محمد ابن شهاب الزهري : معناه أن الله يجمع له المعاني (٤) الكثيرة في ألفاظ قليلة :
القاعدة الأولى : تحريم القول على الله بلا علم لقوله تعالى : (قل إنما حرم رب الواحش) إلى قوله : (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) (٥) .

(١) وجدت - بهذا النص - نسخة مجموعة خطية في مكتبة الشيخ عبد العزيز بن صالح ابن مرشد ، كما وجدت نسخة مجموعة في المكتبة السعودية برقم ٨٩/٨٦ مع اختلاف يسير لا يغير المعنى . ولنظر الآتية أقرب إلى لفظ الدرر السننية .

(٢) نفس الدرر و جسمه لم سبحانه و تعالى في لفظ قليل .

(٣) نفس الدرر و أن نعرف منه الله علينا .

(٤) في الدرر السننية ج ٤ ص ٣٢ ط - الثانية و أن يجمع الله له المسائل .

(٥) سورة الأعراف الآية : ٣٢ .

القاعدة الثانية : أن كل شيء سكت عنه الشارع فهو عفو لا يحل لأحد أن يحرمه أو يوجبه أو يستحبه أو يكرهه لقوله تعالى : (بِأَيْمَانِهِ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُسْتَأْلِوْنَ أَشْيَاءً إِنْ تَبَدَّلْنَ لَكُمْ تَسْوِكُمْ) ^(١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوها عنها » .

القاعدة الثالثة : أن ترك الدليل الواضح ، والاستدلال بلفظ متشابه هو طريق أهل الربيع كالرافضة والخوارج قال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ) ^(٢) والواجب على المسلم اتباع المحكم وإن عرف معنى المتشابه وجده لا يخالف المحكم بل يوافقه وإن فالواجب عليه اتباع الراسخين في قوله : « آمَنَّا بِهِ كُلُّ مَنْ عَنْدَ رَبِّنَا » .

القاعدة الرابعة : أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر : « أن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمر مشتبهات » فمن لم يقطن لهذه القاعدة وأراد أن يتكلم على مسألة ^(٣) بكلام فاصل فقد ضل وأضل بهذه ثلاثة ^(٤) ذكرها الله في كتابه والرابعة ذكرها النبي ^(٥) صلى الله عليه وسلم وأعلم رحمك الله أن أربع هذه الكلمات مع اختصارهن ^(٦) يدور عليها الدين سواء كان المتalking يتكلم في علم التفسير أو في علم الأصول أو في علم أعمال القلوب

(١) سورة المائدة الآية : ١٠١ .

(٢) سورة آل عمران الآية : ٧ .

(٣) نص الدرر « على كل مسألة » .

(٤) في الدرر « فهذه أربع قواعد ثلاثة » .

(٥) في الدرر « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) في الدرر « مع اختصارها » .

الذى يسمى علم السلوك أو في علم الحديث أو في علم الحلال والحرام والأحكام الذى يسمى علم الفقه ، أو في علم الوعد والوعيد ، أو في غير ذلك من أنواع علوم الدين وأنا أمثل لك مثلاً تعرف به صحة ماقولته ، وتحتلي عليه إن فهمته وأمثال^(١) لك في فن من فنون الدين وهو علم الفقه وأجعله كله في باب واحد منه ، وهو الباب الأول : « باب المياه »

فتقول : قال بعض أهل العلم : الماء كله ظهور إلا ما تغير بتجاسة أو خرج عنه اسم الماء كماء ورد أو باقلال ونحوه ، وقال آخرون : الماء ثلاثة أنواع : ظهور ، وظاهر ، ونجس ، والدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يغسل أحدكم في الماء الدائم ، فلو لا أنه يفید منعاً لم ينفع عنه ، ودليله من النظر أنه لو وكله في شراء ماء فاشترى ماء مستعملأ أو متغيراً بظاهر لم يلزمته قبوله ، فدل على أنه لا يدخل في الماء المطلق ، قال الأولون : النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يغسل الرجل في الماء الدائم » وإن عصى وفعل فالقول في الماء مسألة أخرى لا تعرض لها في الحديث لا بنفي ولا إثبات وعدم قبول الموكل لا يدل فلو اشتري له ماء من ماء البحر لم يلزمته قبوله ؛ ولو اشتري له ماء متغيراً ظهوراً لم يلزمته قبوله ، فانتفض ما قلت فهو ، فإن كنتم معتبرين أن هذه الأدلة لا تفيدهم إلا الظن وقد ثبت أن « الظن أكذب الحديث » فقد وقعت في المحرم يقيناً أصبم أم أخطأت لأنكم أثبتتم بظن مجرد ، فإن قوله : « فلم يجدوا ماء »^(٢) كلام عام من جوامع الكلم ، فإن دخل فيه هذا خالقهم النص وإن لم يدخل فيه وسكت عنه الشارع فهو غاف

(١) لنظر الدرر « وأمثاله لك » .

(٢) سورة النساء الآية : ٤٣ ، المائدة الآية : ٦ .

لا يحل الكلام فيه ، وعصيتم قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا لا تستلوا عن أشياء) ^(١) الآية وكذلك إذا تركتم ^(٢) هذا اللفظ العام الجامع مع قوله صلى الله عليه وسلم : « الماء ظهور لا ينجزه شيء » وتركتم هذه الألفاظ الواضحة ، العامة ، وزعمتم أن الماء ثلاثة أنواع بالأدلة التي ذكرتموها وقتم في طريق أهل الرزيع في ترك المحكم واتباع المشابه ، فإن قلم لم يتبن لنا أنه ظهور وخفنا أن النهي يؤثر فيه ، فلنا قد جعل الله لكم ^(٣) منسوبة وهو الوقف وقول لا أدرى وإلا الحقوه ^(٤) بمسألة المشابهات ، وإنما الجزم بأن الشرع جعل هذا ظاهراً غير مطهر فقد وقتم في البحث ^(٥) عن المskوت عنه ، واتباع المشابه وتركتم قوله : صلى الله عليه وسلم « وينهمما أمر مشبهات » .

المسألة الثانية : قولهم إن الماء الكثير ينجزه البول والعذرة لنفيه عن البول فيه ، فيقال لهم : الذي ذكر النهي عن البول فيه ^(٦) ، وأما نجاسة الماء وظهوره فلم يتعرض لها وتلك مسألة أخرى يستدل عليها بدليل آخر وهو قوله في الكلمة الجامعة ^(٧) : « قلم تجدوا ماء» وهذا ماء وقول

(١) سورة المائدة الآية : ١٠١ .

(٢) في الدرر السنية ج ٤ ص ٧٠ « صرف » .

(٣) في الدرر « لنس منه » .

(٤) في الدرر « لا ندرى وأحق » .

(٥) في الدرر « في القول بلا علم والبحث » .

(٦) نص الدرر « عن البول فيه إذا كان راكداً » .

(٧) نص الدرر : وهو قوله : « قلم تجدوا ماء » .

(٨) سورة النساء الآية : ٤٣ ، « المائدة » الآية : ٦ .

النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بُرٍّ بضاعة : - وهي بُرٌّ يلقى فيها الحبisan وعذرة الناس - « الماء طهور لا ينجزه شيء » فمن ترك هذا المحكم وألقى بنجاسته معللاً بتهيه عن البول فيه فقد ترك المحكم واتبع المشابه ووقع في القول بلا علم لأنَّه لا يجزم بأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أراد نجاسة الماء لما نهى عن البول فيه ، وإنما غاية ما عنده الظن فإن قدرنا أنَّ هذا لا يدخل في العموم الذي ذكرناه وتكلم فيه بالقياس فقد خالف قوله : (لا تسألو عن أشياء)^(١) وإن تعلل بقوله : لا يبيِّن لي دخوله في العموم ، وأنْخاف لأجل النهي عن نجاسته قيل : لك مندوحة عن القول بلا علم ؛ وهو إلهاقه بالمشابهات ولا تزعم أنَّ الله شرع نجاسته وحرم شربه .

ومن ذلك فضل ملحوظ المرأة زعم بعضهم أنه لا يرفع الحديث وولد عليها^(٢) من المسائل ما يشغل الإنسان ويذهب الحيوان ؟ وقال كثير من أهل العلم أو أكثرهم : إنه مظاهر رافع فإن لم يصح الحديث فيه فلا كلام كما ذكر البخاري وغيره ، وإن قلنا بصحة الحديث فنقول في صحيح مسلم الحديث أصح منه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم « توضاً واغسل بفضل ميمونة » وهو داخل في قوله : (فلم تجلووا ماء)^(٣) قطعاً وداخل في قوله : « الماء طهور لا ينجزه شيء » وإنما نهى الرجال عن استعماله نهي

(١) سورة المائدة الآية ١٠١ .

(٢) في الدرر « وولدوا عليه » .

(٣) سورة النساء الآية : ٤٣ ، المائدة الآية : ٦ .

تنزية وتأديب إذا قيل^(١) للأدلة القاطعة التي ذكرنا ، فإذا قال : من منع استعماله^(٢) : أخاف إن النهي إذا سلم صحته يفسد الوضوء لنا : إذا خفت ذلك فالحقه بالتشابهات ولا تقل على الله بلا علم وتولد^(٣) مسائل كثيرة سكت الشارع عنها في صفة الخلوة وغيرها .

ومن ذلك الماء الذي دون القلتين إذا وقعت فيه نجاسة ، فكثير من أهل العلم أو أكثرهم على أنه ظهور داخل في تلك القاعدة الجامدة (فلم تجلوا ماء)^(٤) وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الماء إذا وقعت فيه نجاسة فقال : « الماء ظهور لا ينجسه شيء » لكن حمله آخرون على الكثير لقوله : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » قال الأولون : إن سلكتنا في الحديث مسلك من قدح فيه من أهل الحديث فلا كلام ، ولكن نتكلّم فيه على تقدير ثبوته ونخن نقول بثبوته لكن لا يدل على ما قلتموه ، ومن زعم أنه يدل على أن القليل^(٥) ينجس فقد قال ما لا يعلم قطعاً لأن اللفظ صرخ أنه إن كثُر لم يتحمل^(٦) الخبث ولم يتكلّم فيما دون فيتحمل أنه ينجس كما ذكرنا^(٧) ويتحمل أنه أراد إن كان دونهما فقد يتحمل وقد لا يتحمل فإذا لم تقطع على

(١) في الدرر السنية (ص) ٧١ زيادة « على غيره » .

(٢) في الدرر « من منع من . . . » .

(٣) في الدرر « ولا تولد » .

(٤) سورة النساء الآية ٤٣ ، المائدة الآية ٦ .

(٥) نص الدرر « زعم أن القليل » .

(٦) نص الدرر « لا يتحمل » .

(٧) نص الدرر « ينجس على ما ذكرت » .

مراده بالتحديد فقد حرم الله القول عليه بلا علم ، وإن زعمتم أن أدلتنا لا تشمل هذا فهو باطل ؛ فلأنها عامة ، وعلى تقدير ذلك يكون من المskوت عنه الذي نهينا عن البحث فيه ، فلو أنكم قلتم كما(١) قال من كرهه من العلماء : أكرهه أو لا أستحبه مع وجود غيره ونحو هذه العبارة التي يقولها من شك في خجاسته ولم يجزم بأن حكم الشرع خجاسة هذا ، فقد أصيّبتم(٢) وعلمتم بقول نبيكم صلى الله عليه وسلم : « وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٍ » سواء كان في نفس الأمر ظاهراً أم لا . فإن من شك في شيء وتورع عنه فقد أصاب ولو تبين بعد ذلك أنه حلال وعلى كل حال فمن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم الذي أرسله الله ليبين للناس ما نزل إليهم أراد أن يشرع لأمته أن كل ماء دون القلين بقلال هجر إذا لاقى شيئاً نجساً أنه ينجسه(٤) ويصبر شربه حراماً ولا تقبل صلاة من توهما به ولا من باشره شيء منه حتى يفسله ولم يبين ذلك لهم حتى أتاه رجل(٥) يسأله عن الماء بالفلاحة تردد السبع التي تأكل الميتات ويسيّل فيه من ريقها ولعابها فأجابه بقوله : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءَ قَلْتَنِ لَمْ يَحْمِلْ الْخَبْثَ » وأراد بهذا اللفظ أن يبين لأمته أن الماء(٦) إذا بلغ خمسماة رطل بالعرقي لا ينجس إلا بالتغيير ، وما نقص ينجس بالملاقات ، وصار كما وصفنا فمن زعم ذلك فقد أبعد النجعة ، وقال ما لا يعلم

(١) نص الدرر « عن البحث عنه فلو أنكم قلتم كن » .

(٢) في الدرر « هذا الماء كنتم قد أصيّبتم » .

(٣) نص الدرر « بقول نبيكم صل الق عليه وسلم سواه . . . »

(٤) نص الدرر « ينجس » . « ولا تقبل » .

(٥) في الدرر « أعرابي يسأل » .

(٦) في الدرر « أنه » .

وتكلم فيما سكت عنه وابع المشابه وجعل المشابه من الحرام بين وسائل
الله أن يوفقنا وإخواننا المسلمين لما يحب ويرضى ، ويعلمنا الكتاب والحكمة ،
ويرينا الحق حقاً ويوفقنا لاتباعه ، ويرينا الباطل باطلاً ويوفقنا لاجتنابه ،
ولا يجعله ملتبساً علينا فضل ،

وهذه القواعد تدخل في جميع أنواع العلوم الدينية عامة وفي علم الفقه
من كتاب الطهارة إلى باب الإثمار خاصة . والله أعلم أنه بقلمه الفقير
إلى الله : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الوهاب نقل من خط حسين
ابن حسن بن حسين بن المصنف رحمة الله عليه ^{والله} ووالدي ^{وعليه} ووالديه
ولمن دعا لهم المسلمين والمسلمات ولمؤمنين والمؤمنات آمين ثم آمين ثم آمين ،
وصلى الله على محمد وآخوه من الأنبياء والمرسلين وآلهم وصحبه وسلم .

وقال أيضاً ^(١) : ومن أعظم ما من ^{إله به عليه صل الله عليه وسلم} وعلى أمته اعطاء جوامع الكلم ، فيذكر الله تعالى في كتابه كلمة واحدة
تكون قاعدة جامعة يدخل تحتها من المسائل ما لا يحصر ، وكذلك رسول الله
صل الله عليه وسلم فقد خصه الله بالحكمة الجامعة ، ومن فهم هذه المسألة
فهم جيداً فهم قول الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) ^(٢) وهذه
الكلمة أيضاً من جوامع الكلم إذ الكامل لا يحتاج إلى زيادة فعلم منه بطلان
كل حدث بعد رسول الله صل الله عليه وسلم وأصحابه ، كما أوصانا به
في قوله : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ولماكم

(١) أي الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله .

(٢) سورة المائدة : ٣ .

ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله وكل ضلاله في في النار » وتفهم أيضاً معنى قوله تعالى : « فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول(١) » فإذا كان الله سبحانه قد أوجب علينا أن نرد ما تنازعنا فيه إلى الله أي إلى كتاب الله وإلى الرسول صلى الله عليه وسلم أي إلى سنته ، علمنا قطعاً أن من رد إلى الكتاب والسنة ما تنازع الناس فيه وجد فيما ما يفصل التزاع ، وقال أيضاً : إذا اختلف كلام أحمد وكلام الأصحاب فنقول في محل التزاع : التردد إلى الله وإلى رسوله لا إلى كلام أحمد ولا إلى كلام الأصحاب ، ولا إلى الراجح من ذلك ، بل قد يكون صواباً وقولك إذا استدل كل منهما بدليل فالأدلة الصحيحة لا تناقض بل الصواب يصدق بعضه بعضاً لكن قد يكون أحدهما أخطأ في الدليل إما يستدل بحديث لم يصح ، وإنما فهم من كلمة صحيحة مفهوماً خطأ ، وباحملة فمك رأيت الاختلاف فرده إلى الله والرسول فإذا تبين لك الحق فاتبعه ، فإن لم يتبين لك واحتاجت إلى العمل فخذ بقول من تثق بعلمه ودينه .

وأما قول من قال : لا إنكار في مسائل الاجتهاد ؛ فجوابها يعلم من القاعدة المقدمة فإن أراد القائل مسائل الخلاف فهذا باطل يخالف اجماع الأمة ، فما زال الصحابة ومن بعدهم ينكرون على من خالف وأخطأ كانوا من كان ، ولو كان أعلم الناس وأتقاهم وإذا كان الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق وأمرنا باتباعه وترك ما خالفه فمن عام ذلك

(١) سورة النساء : ٥٩ .

أن من خالقه من العلماء مخطيء بنبه على خطئه ، وينكر عليه ؛ وإن أريد بمسائل الاجتهاد مسائل الخلاف التي لم يتبين فيها الصواب فهذا كلام صحيح لا يجوز للإنسان أن ينكر الشيء لكونه خالقاً لذاته أو لعادة الناس فكما لا يجوز للإنسان أن يأمر إلا بعلم ، لا يجوز أن ينكر إلا بعلم ، وهذا كله داخل في قوله تعالى : (ولا تتفق ما ليس لك به علم) ^(١) وأما قول من قال اتفاق العلماء حجة ، فليس المراد الأئمة الأربع بل إجماع الأمة كلهم ، وهم علماء الأمة وأما قولهم اختلافهم رحمة فهذا باطل بل الرحمة في الجماعة ، والفرقة عذاب كما قال تعالى : (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربكم) ^(٢) ولما سمع عمر ابن مسعود وأبيا اختلافاً في صلاة الرجل في التوب الواحد صعد المنبر وقال : النان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أي فتياكم يصلون المسلمون لا أجد الذين اختلوا بعد مقامي هذا إلا فعلت وفعلت ، لكن قد روی عن بعض التابعين أنه قال : ما أحسب اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا رحمة للناس لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة ، ومراده شيء آخر غير ما نحن فيه ، ومع هذا فهو قول مستدرك ، لأن الصحابة ذكروا اختلافهم عقوبة وفتنة .

وقال أيضاً : قد تبين لكم في غير موضع أن دين الإسلام حق بين باطلين وهدى بين ضلالتين ، وهذه المسائل ^(٣) وأشباهها مما يقع الخلاف

(١) سورة الإسراء الآية : ٣٦ .

(٢) سورة هود الآية : ١١٨ .

(٣) يشير إلى مسائل في الزكاة ذكرت في مواضعها من كتابي « الدرر السنية وجموعة الرسائل والمسائل التجديدة » كما ذكرت في المجلد الخاص بالمسائل من هذه المجموعة .

فيه بين السلف والخلف من غير نكير من بعضهم على بعض ، فإذا رأيتم من يعمل بعض هذه الأقوال المذكورة بالمنع ، مع كونه قد اتفق الله ما استطاع لم يحل لأحد الإنكار عليه اللهم إلا أن يتبين الحق فلا يحل لأحد أن يتركه لقول أحد من الناس ، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يختلفون في بعض المسائل من غير نكير ، ما لم يتبين النص ، فينبغي للمؤمن أن يجعل همه وقصده معرفة أمر الله ورسوله في مسائل الخلاف ؛ والعمل بذلك ويحترم أهل العلم ويوقرهم ولو أخطأوا لكن لا يتزدّهم أرباباً من دون الله ، هذا طريق النعم عليهم وأما اطراح كلامهم وعدم توقيرهم فهو طريق المغضوب عليهم واتخاذهم أرباباً من دون الله وإذا قيل : قال الله قال رسول الله قال : هم أعلم منا بهذا . هو طريق الضالين ، ومن أهم ما على العبد وانفع ما يكون له معرفة قواعد الدين على التفصيل ، فإن أكثر الناس يفهم القواعد ويقربها على الإجمال ويدعوها عند التفصيل .

وقال أيضاً : اختلّوا في الكتاب وهل يجب تعلمه واتباعه على المتأخرین لإمكانه أم لا يجوز للمتأخرین لعدم إمكانه ؟ فحكم الكتاب بينهم بقوله تعالى : (وقد آتيناك من لدننا ذكرآ ، من أعرض عنه فإنه يحمل يوم القيمة وزراً) ^(١) الآية وقوله : (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكآ) ^(٢) وقوله : (ومن يعش عن ذكر الرحمن نقىض له شيطاناً فهو له قرين) ^(٣) .

(١) سورة طه الآيتين : ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢) سورة طه الآية : ١٢٤ .

(٣) سورة الزخرف الآية : ٣٦ .

ومثل عن قول الشيخ تقي الدين . ولتكن همة فهم مقاصد الرسول ، في أمره ونبيه ما صورته ؟ فأجاب مراده ما شاع وذاع أن الفقه عندهم هو الاشتغال بكتاب فلان وفلان ، فمراده التحذير من ذلك .

وقال أيضاً : كذلك غيركم إنما اتباعهم بعض المتأخرین لا الأئمة ، فهو لاء الخنبلة من أقل الناس بدعة ، وأكثر الإفشاء والشنهى مخالف للذهب أحمد ونصبه ، فضلاً عن نص رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف ذلك من عرفة .

وقال أيضاً : ذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله قواعد الأولى : أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا سن أمرين وأراد أحد يأخذ بأحدهما ويترك الآخر أنه لا ينكر عليه كالمقرايات الثابتة ومثل الذين اختلفوا في آية فقال أحدهما : ألم يقل الله كذا ، وقال الآخر : ألم يقل الله كذا ؟ وأنكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهم وقال : « كل منكم محسن » لأنكر الاختلاف وصوب الجميع في الآية .

الثانية إذا ألمَّ رجل قوماً وهم يرون القنوت أو يرون الجهر بالبسملة وهو يرى غير ذلك والأفضل ما رأى فموافقتهم أحسن ويفسر المضول هو الفاضل^(١) .

(١) الشيخ عبد الرحمن بن قاسم « الدور السنبلة في الأيجوبية النجدية » جزء ٤ ط الثانية ص ٤ ، ٥ ، ٦ . ومن قوله : وقال أيضاً : « قد تبين لكم » إلى قوله : « ويدعها عند التفصيل » ورد أيضاً في مجموعة الرسائل والمسائل النجدية « جزء ١ ط الأول ص ١١ ، ١٢ غير أنه استهل بقوله : « إذا فهمت ذلك فقد تبين لكم ... الخ » وهو رحمه الله يشير إلى جوابه على مسائل متفرقة في الزكاة - وختمه بقوله : « والله أعلم . كتبه محمد بن عبد الوهاب وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم . ومن خط نقله من خط الشيخ محمد نقلت وذلك آخر سنة ١٣٤٣ .

فهرس المجلد الثاني
من قسم الفقه لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	قواعد تدور عليها الاحكام	
١	القاعدة الأولى ...	٣
٢	القاعدة الثانية ...	٤
٣	القاعدة الثالثة ...	٤
٤	القاعدة الرابعة .	٤
٥	أمثلة على القواعد الأربع .	٥
٦	وجوب اتباع النصوص ...	١٠
٧	حكم الإنكار في مسائل الاجتهاد ...	١١
٨	وجوب تعلم الكتاب واتباعه ...	١٣

مؤلفات الشَّيْخِ الْإِمامِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

صَنَفَهَا وَأَعْتَدَهَا لِلْتَّصْرِيفِ تَهْيَاهَا لِلطبعِ

د. سيد جابر

د. محمد بنت أبي

عبد الغزير بن زياد الرومي

القسم الثاني

(الفقه)

المجلد الثاني